الأمم المتحدة S/2013/354

مجلس الأمن

Distr.: General
14 June 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أضع وأنفذ، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية، استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل تشمل الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، وبالقرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، الذي رحب فيه المجلس بقيامي بتعيين مبعوث خاص لمنطقة الساحل، من أجل حشد الجهود الدولية، ووضع استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة من أجل منطقة الساحل، والمشاركة الفعّالة في تحديد معالم حل شامل للأزمة في مالي. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في منطقة الساحل، وعن الأنشطة التي قام بها رومانو برودي، مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل، منذ تعيينه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وصياغة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (انظر المرفق)، مع مراعاة المبادرات الإقليمية والدولية الحالية.

ثانيا – معلومات أساسية

٢ – في معظم أوقات العام الماضي، شهد العالم برعب كيف أن أعمال عنف مروعة نفذها متمردون مرتبطون بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد توارت خلفها مظالم سياسية قائمة منذ أمد طويل في مالي. فمنذ بداية الأزمة في مالي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، يقدّر أن أكثر من نصف مليون شخص قد فروا ولجئوا إما إلى مجتمعات مستضيفة في مالي أو إلى بلدان مجاورة. ويجري حاليا التحقيق في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها الجماعات المسلحة والجنود الحكوميون، بما في ذلك حالات إعدام بإجراءات موجزة واعتقال غير قانوني، وتجنيد واستخدام للأطفال، وعنف جنسي ضد النساء والأطفال، وعمليات اختطاف للأطفال، وتدمير ونهب الممتلكات، وفي نفس الوقت فإن

200613 200613 13-35727 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية محدود، وخاصة في الشمال. ففي منطقتي تمبكتو وغاو، لا يزال ما نسبته ٥٣ في المائة من المدارس مغلقا، في حين أن المدارس في منطقة كيدال لم يُعَدْ فتحها على الإطلاق.

٣ - وقد بذلت كل من فرنسا وتشاد والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن جهودا كبيرة لمساعدة شعب مالي على تحقيق الاستقرار في بلده. وستضطلع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدور رئيسي في توطيد هذه المكتسبات التي تحققت بصعوبة. غير أن المشاكل في مالي لا ينبغي أن ينظر إليها بمعزل عن غيرها. ففي حين يشكل نشر حفظة السلام مقوّما بالغ الأهمية من مقومات الاستجابة الدولية للأزمة الحالية، فإن بلدان المنطقة تدرك أن السلام والأمن الدائمَين يتطلبان عملا جماعيا في معالجة الأسباب الجذرية لحالة عدم الاستقرار التي تتجاوز حدود مالي بكثير.

٤ - وتمتد منطقة الساحل من موريتانيا إلى إريتريا، وتشمل بوركينا فاسو وتشاد والسنغال والسودان ومالي والنيجر ونيجيريا، وهي تشكل حزاما يفصل الصحراء الكبرى والسافانا في الجنوب. وتشكل الطرق التجارية التاريخية التي تمر عبر بوركينا فاسو وتشاد والجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر الأماكنَ الأكثر عرضة لخطر الشبكات الإرهابية والإجرامية. فتضاريسها قاسية وفي أفضل الحالات، يصعب للغاية السيطرة عليها. إذ إن الحدود بين الجزائر ومالي وحدها تمتد لمسافة ٣٠٠ ١ كيلومتر. وعلاوة على ذلك، فإن التطورات في منطقة الساحل والصحراء الكبرى تؤثر على التطورات الحادثة في شمال وغرب أفريقيا وتتأثر بها. وبالتالي فسيكون من الضروري توخي المرونة والشمول، وإشراك الحكومات والسكان في دول منطقة الساحل كلما حدثت مشاكل تؤثر عليهم.

تحديات الحوكمة والأمن

٥ - دأبت بلدان منطقة الساحل منذ سنوات عديدة على التعامل مع أزمات سياسية وإنسانية متعاقبة. وقد أدى ضعف الإدارة وتأثيره على مؤسسات الدولة، بما في ذلك قصور إدارة الحدود، إلى انخفاض كبير في قدرات دول منطقة الساحل على توفير خدمات أساسية بأسلوب فعال، وعلى تعزيز المشاركة السياسية الواسعة، وحماية حقوق الإنسان. كما أسفر استشراء الفساد، بالاقتران مع عدم قدرة الدول على توفير خدمات أساسية، من قبيل توفير خدمات فعالة في مجال حفظ النظام والأمن والعدالة والحصول على المياه والرعاية الصحية والتعليم الميسورَي التكلفة، عن اتساع الفجوة في العلاقات بين الدولة والمجتمع. وفي الوقت ذاته، يمثّل عدم الاستقرار السياسي المزمن، الذي يتجلى في التغييرات المتكررة غير الدستورية

للحكومة، والعمليات الانتخابية العنيفة، والنزاعات الاجتماعية، نتيجة مباشرة للافتقار إلى الحوار السياسي المنظم، ولضعف البرلمانات، والنظم القضائية المطعون في نزاهتها.

٦ - وأدّت هذه الحالة إلى إضعاف بلدان الساحل بصورة متزايدة أمام انعدام الأمن الناجم عن النزاعات المسلحة والأنشطة الإرهابية والاتجار غير المشروع وما يتصل به من جريمة منظمة. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الصلات التي يبدو أنها موجودة بين الشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة المتصلة بها، فضلا عن الجماعات المسلحة غير المنتمية إلى دول معينة التي تمارس أنشطتها في المنطقة. كما يساورني الجزع إزاء الأنشطة التي تقوم بها منظمات إرهابية وجماعات مسلحة أخرى، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وكذلك سائر التنظيمات الإجرامية العابرة للأوطان. فلقد ارتكبت أعمالا إرهابية وانتهاكات لحقوق الإنسان، وزادت انتشار تدفقات الأسلحة، وتورّطت في الاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات، وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة، مما أدى إلى إضعاف سلطة الدولة لدى العديد من القطاعات الأضعف في المجتمع في بلدان منطقة الساحل. وأدى قيامها بذلك إلى الحد من فرص تحقيق التنمية.

٧ - كما أن الهجوم المزدوج الذي شنه في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ في النيجر مفجّران انتحاريان ينتميان إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا على إحدى الثكنات وعلى منجم لليورانيوم تديره فرنسا، والذي أسفر عن مصرع ٣٥ شخصا وإصابة عشرات آخرين بجروح، يُظهر أن منطقة الساحل لا تزال عرضة للاكتواء بنار الإرهاب. ومما يزيد من تفاقم هذا التحدي أن الإرهاب ينطوي أيضا على إمكانية التسرب إلى المنطقة الأوسع نطاقا كما يتضح من حادثة خطيرة تم فيها احتجاز رهائن في مجمّع للغاز الطبيعي في الجزائر في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وأسفرت عن سقوط العديد من القتلى. ونقلت حكومة ليبيا مرارا إلى طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، قلقها إزاء التهديد الذي يشكله الإرهابيون والجماعات الإجرامية المنظمة على المنطقة، فضلا عن أمنها الداخلي. فحدود ليبيا، شأنها شأن البلدان الأخرى في المنطقة، هي حدود مترامية الأطراف وسهلة الاختراق، مما يجعل عملية تسيير دوريات فعالة عملية في غاية الصعوبة.

٨ - وفي عام ٢٠١٢، قُدرت كمية الكوكايين التي نُقلت عبر غرب أفريقيا بـ ١٨ طنا تبلغ قيمتها ١,٢٥ بليون دولار، ويزعم أن جزءاً منها قد مرّ عبر منطقة الساحل. كما أن انعدام الفرص الاقتصادية، ومحدودية التعاون الإقليمي، وضعف قطاعات الأمن والدفاع،

فضلا عن سهولة اختراق الحدود الوطنية، قد أعاقت الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب.

٩ - وغالبا ما ترتبط مسألة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، من قبيل الاتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة النارية والسجائر، والإرهاب، وغسل الأموال، بأشخاص أو منظمات موجودة خارج منطقة الساحل، بل وخارج القارة الأفريقية. وأنا أدعو جميع الدول الأعضاء المعنية إلى القيام بدورها في منع استخدام أراضيها منطلقا لأنشطة إجرامية تستغل ضعف الحكم في منطقة الساحل، وتزيد من حالة البؤس لدى شعب المنطقة. وأحثّ جميع الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لمعالجة الاتجار بالمخدرات، سواءٌ في نقاط منشئها أو مقصدها.

١٠ - كما لا تتوافر لدى حكومات المنطقة القدرة على ضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية، وهو أمر يشكل سببا جذريا للأزمات المتكررة في المنطقة وعَرَضا من أعراضها على حد سواء. وتنشأ التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان عن مجموعة من أوجه الضعف المزمنة في مجالات سيادة القانون، وانعدام المساءلة بوجه عام، والتفاوتات الاجتماعية، واللامساواة بين الجنسين، والممارسات التمييزية المتكررة ضد بعض الفئات الضعيفة، مثل النساء، بما في ذلك توافر فرص لهن أقل مما لدى الرجال في الحصول على الأراضي والأصول والمستلزمات والخدمات الزراعية، وعلى فرص العمل في المناطق الريفية، فضلا عن انعدام المشاركة في الحياة السياسية. وقد أدت النزاعات والاضطرابات الواسعة النطاق إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان، وهي عوامل دافعة للتشريد القسري في منطقة الساحل. وتشكل الأزمة في مالي أحدث مثال على النزوح الواسع النطاق للاجئين، حيث لاذ قرابة ٢٠٠ ألف لاجئ بالبلدان المجاورة، مما أدى إلى زيادة الضغط على المجتمعات المضيفة وعلى البيئة.

التحديات الإنمائية والإنسانية

١١ - تواجه منطقة الساحل تحديات إنمائية وإنسانية حادة. إذ يقع معدَّل التنمية البشرية في المنطقة ضمن أدناها في العالم. وعلى مر السنين، أدى تكرار الأزمات الغذائية والتغذوية الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي والجفاف والفيضانات وسوء أداء الأسواق وانخفاض الإنتاجية الزراعية والفقر والنزاعات، إلى تقويض خطير في قدرة الأسر على الصمود أمام الصدمات المتكررة والمتزايدة باطّراد. وعلى الرغم من الأمطار الغزيرة ومن تحسن المحاصيل في عام ٢٠١٢، فإن ما لا يقل عن ١١,٤ مليون شخص في منطقة الساحل لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويواجه حوالي ٥ ملايين طفل دون سن الخامسة خطر سوء التغذية الحاد، منهم ما يقرب من ١,٥ مليون شخص معرضون لخطر سوء التغذية الحاد الوخيم.

وقد أخذت أسعار الحبوب والأغذية الأساسية في منطقة الساحل، في الازدياد منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وهي حاليا أعلى من متوسط الأسعار للسنوات الخمس الماضية، مما أدى إلى انخفاض كبير للقوة الشرائية للأسر الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه منطقة الساحل حالات تفشٍ كبرى ومتكررة لأمراض معدية، من قبيل التهاب السحايا وشلل الأطفال والكوليرا، تشكّل تحديات كبيرة لنظم الرعاية الصحية الضعيفة، ولا يمكن مواجهتها إلا من خلال نهج إقليمي طويل الأمد يتوخى بناء القدرة على الصمود.

١٢ - وتُعيل منطقة الساحل، على الرغم من إنتاجيتها الضئيلة، حوالي ١٥٠ مليون شخص. وإذا استمرت معدلات النمو السكاني الحالية، فمن المرجح أن يتضخم عدد سكانها في السنوات الـ ٢٥ القادمة ليبلغ قرابة ربع بليون شخص. ويقتات الجزء الأكبر من السكان على الزراعة والرعي. إلاّ أن من الواضح أن سبل المعيشة التقليدية وحدها لن تكون كافية، وسيلزم إحداث تحول هام في جميع أنحاء المنطقة. ولن يؤدي اجتماع النقص المزمن في الاستثمار في قطاعَي الزراعة والطاقة، مع عدم فعالية نظم الحماية الاجتماعية، وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التغذية والتعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، ومع التدهور البيئي والنمو السكاني السريع، من دون الالتزام بتقديم استثمار مطّرد وبالتعاون في هذه المجالات، إلاّ إلى مفاقمة أوجه الضعف.

١٣ - وتُظهر الاتجاهات المناخية الإقليمية الملاحظة خلال السنوات الأربعين الماضية في منطقة الساحل أن تأثير الظروف المناخية المتغيرة على توافر الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه)، بالاقتران مع عوامل مضخِّمة أخرى، قد أدى إلى ازدياد التنافس على الموارد الطبيعية وإلى حدوث توترات فيما بين المجتمعات المحلية. وفي حين أن الهجرة وانتقال الأشخاص والماشية يشكلان جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات التي انتهجها الأسلاف لكسب الرزق في منطقة الساحل، فإنهما يسببان أيضا صدمات مناخية وسوقية متعددة.

١٤ - وعلى وجه الخصوص، فإن العديد من الأسر والمجتمعات المحلية لا تملك القدرات اللازمة حتى تقاوم بشكل مأمون ومناسب آثار المناخ الضارة، والنتائج السيئة في القطاع الزراعي - الرعوي، وتقلبات الأسواق، وغيرها من الصدمات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها. ويؤدي النزاع إلى زيادة تفاقم مواطن الضعف القائمة. كما يؤدي اعتماد آليات سلبية للتكيف، من قبيل بيع الأصول القيّمة، بما في ذلك المستلزمات الزراعية والماشية، والاستدانة، والهجرة إلى المناطق الحضرية، وسحب الأطفال من المدارس، وتخفيض كمية الأغذية المشتراة ونوعيتها التغذوية، إلى دوّامة من التدهور تفضي إلى تضاؤل القدرات المواجهة، وإلى الجوع والفقر والحرمان. والفقر والحرمان هما أيضا من بين الأسباب الرئيسية

التي تدفع الأطفال في المنطقة إلى الارتباط بالجماعات المسلحة، كما يتبين من تقارير تفيد بقيام جماعات مسلحة ناشطة في مالي بعمليات تجنيد للأطفال عبر الحدود من بوركينا فاسو والنيجر.

سبل المضي قدما

١٥ - على الرغم من التحديات الهائلة المتعددة الأوجه التي تواجه منطقة الساحل، فإن التوحد الذي أُبدي الآن بخصوص مالي يمنحني الثقة بأن الإرادة السياسية موجودة حاليا - إقليميا ودوليا - لمعالجة الأسباب الجذرية المترابطة للأزمة في المنطقة. فعلينا الاستفادة من توافق الآراء الدولي الذي تجلى بوضوح خلال الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بمنطقة الساحل، والذي ترأسته على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وينبغي أن يتمثل هدفنا، أثناء عملنا مع حكومات المنطقة، في تحقيق التغير الطويل الأجل من خلال استراتيجية شاملة، مع أخذ الجهود الجارية في الاعتبار. وينبغي ترسيخ هذا النهج بثبات في الجهود القوية المبذولة لبناء القدرات على التعافي في إطار برنامج طويل الأجل لتنمية المنطقة.

ثالثاً - المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية القائمة للتصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل

١٦ - على مر السنين، شرعت بلدان منطقة الساحل في إجراء مجموعة من الإصلاحات الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات المزمنة المتعلقة بالحوكمة والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية، مع أن حجم هذه التحديات يتفاوت من بلد لآخر. وتم الشروع في برامج رائدة في عدد من البلدان دعماً لهذه الجهود. ففي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، أطلقت حكومة النيجر ''استراتيجية تنمية وتأمين مناطق الساحل الصحراوية في النيجر''، وفي عام ٢٠١١، أطلقت أيضا المبادرة المعروفة على نطاق واسع باسم ''3N''، ''أبناء النيجر يطعمون أبناء النيجر'' المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وتحتل الحكومة الموريتانية موقع الصدارة في الجهود الرامية إلى التشجيع على تعزيز إدارة الحدود الإقليمية، وفي هذا الصدد، استضافت المؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي المتعلق بتعزيز التعاون الأمني في منطقة الساحل والصحراء الكبرى في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣. وقد وضعت الحكومة الموريتانية أيضاً استراتيجية للأمن الغذائي، واستراتيجية للحماية الاجتماعية، وبرنامجاً مشتركاً بشأن التغذية، وإطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بصحة الأم. أما حكومة بوركينا فاسو فهي تقود جهود الوساطة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي، فيما وضعت في

ما يخص الجبهة الداخلية خطة عمل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل. وتعهدت حكومة تشاد بتوفير ٤٠٠ مليون دولار من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ لتحويل القطاع الريفي من أجل إرساء الأساس للأمن الغذائي المستمر، وقدمت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ مساهمة هامة وفي الوقت المناسب في جهود حفظ السلام في مالي. وعقب إنهاء عمليات القتال الرئيسية، قامت حكومة مالي المؤقتة، من جانبها، بوضع وإطلاق خطة شاملة للإنعاش المستدام لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وتتضمن الخطة الركائز المتعلقة بالهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية، والأمن الغذائي، والحوكمة، واللامركزية.

١٧ - وعلى المستويين دون الإقليمي والإقليمي، اضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع أطر إقليمية شاملة من أجل تعزيز التنمية والحوكمة الرشيدة، والسلام والأمن في المنطقة. وتشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الأفريقية، إذ تشمل العديد من البرامج في مجالات التكامل والهياكل الأساسية، والزراعة والأمن الغذائي، وتغير المناخ وإدارة الموارد الوطنية. وتشمل الأطر الهامة الأخرى الإطار الاستراتيجي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن منع نشوب النزاعات لعام ٢٠٠٨، وإعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا لعام ٢٠١١، و سياسة وخطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال تقديم المساعدة الإنسانية (٢٠١٢-٢٠١٧)، والإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وخطة عملها الإقليمية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، واللذين تم تمديدهما حتى نهاية عام ٢٠١٥ خلال الدورة العادية الثانية والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٣ بكوت ديفوار. وخلال الدورة نفسها، اعتمدت أيضاً هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة أيضاً الإعلان السياسي حول الموقف المشترك بشأن مكافحة الإرهاب الذي يشمل استراتيجية وخطة للتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

١٨ - وإضافة إلى التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في منطقة الساحل، يتطلب التعاون الأقاليمي مع منطقة غرب أفريقيا والمغرب العربي الاهتمام، لأن العديد من التحديات المطروحة، بما فيها التدهور البيئي والإرهاب والجريمة المنظمة، هي تحديات ذات طابع أقاليمي. ويدعم الاتحاد الأفريقي من جانبه، تنفيذ خطة عمله بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. فعن طريق المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر العاصمة، يدعم الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء في تنفيذ إطارها القانوني لمكافحة الإرهاب بتبادل المعلومات والتعاون والتنسيق على الصعيدين

الإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت أربعة بلدان من منطقة الساحل، وهي الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، آليتين تهدفان إلى التصدي للتهديدات عبر الوطنية وتعزيز التعاون الاستخباري، وهما: هيئة أركان عامة مشتركة لشؤون العمليات يقع مقرها في تمنراست، بالجزائر، وخلية مشتركة للدمج والاتصال. غير أنه ينبغي أن تصبح هاتان الآليتان جاهزتين للعمل بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، يقع على عاتق اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل دور هام في رصد وتحليل الإنتاج الزراعي وأسعار الأغذية في المنطقة، في حين أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات تجمع الساحل والصحراء على أهبة الاستعداد ويلزم دعمه حتى يتخذ المزيد من الإجراءات، كما اتضح في آذار/مارس ٢٠١٣ أثناء أحدث اجتماع له.

١٩ - وعلى الصعيد الدولي، أطلق الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠١٢ استراتيجية بشأن الأمن والتنمية في منطقة الساحل. وتهدف الاستراتيجية إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر في المنطقة وتهيئة الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية والبشرية. وانطلقت رسميا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مبادرة التحالف العالمي لزيادة القدرة على التكيف التي يقودها الاتحاد الأوروبي وذلك لمعالجة أسباب انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، عيّن الاتحاد الأوروبي ممثلاً خاصاً لمنطقة الساحل ليقود مساهمة الاتحاد في الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لتعزيز استدامة السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل. وأذن الاتحاد الأوروبي أيضاً ببعثة للمساعدة على تعزيز الجهود الرامية إلى مد يد العون لليبيا في إدارة حدودها بصورة أكثر فعالية. وقام عدد من الجهات الفاعلة الأخرى أيضاً بتعيين مبعوثين خاصين لمنطقة الساحل، من بينها الاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي وطائفة من الجهات الفاعلة الثنائية.

٢٠ - وفي عام ٢٠٠٧، أطلقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى التي تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان في عموم منطقة الساحل على مواجهة الإرهاب وإلى تيسير التعاون بين بلدان منطقة الساحل والبلدان الشريكة من المغرب العربي، أي تونس والجزائر والمغرب، بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وفي إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، تتشاطر الجزائر وكندا رئاسة الفريق العامل المعني ببناء القدرة على مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. وتوفر المؤسسات المالية الدولية المساعدة المالية المباشرة إلى البلدان ومولت مشاريع لتطوير الهياكل الأساسية في جميع أنحاء المنطقة. ويقوم البنك الدولي حاليا بصياغة استراتيجية إنمائية لمالي ولمنطقة الساحل دون الإقليمية عموماً، بينما يتخذ مصرف التنمية الأفريقي اللازم بشأن القيام بمبادرة لتلك

المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، كان للمنظمات غير الحكومية دور كبير في وضع سياسات ودعم جهود الدعوة وتنفيذ مبادرات ذات صلة، مع التركيز على مستوى المجتمعات المحلية.

٢١ - وفي أعقاب تدفق العائدين من ليبيا إلى المنطقة واستئناف النزاع المسلح في شمال مالي، عقد مجلس الأمن سلسلة من الاجتماعات واتخذ القرارات ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١ (٢٠١٢) و ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، كما أصدر بيانا رئاسيا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/PRST/2012/26) من أجل التصدي بفعالية للتحديات المترابطة التي تواجهها منطقة الساحل. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، عينتُ منسقا إقليميا للشؤون الإنسانية لإعداد وتنسيق الاستجابة الإنسانية في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عينتُ رومانو برودي مبعوثا خاصا لي لمنطقة الساحل ليقوم بتوجيه جهود المنظمة الرامية إلى وضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للمنطقة. ونظمت الأمم المتحدة أيضاً، بالتعاون مع الدول الأعضاء، سلسلة من الاجتماعات بشأن إدارة الحدود، بما في ذلك عقد اجتماع بشأن التعاون في مجال مراقبة الحدود في منطقة الساحل والمغرب العربي استضافه المغرب في آذار/مارس ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، تواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقديم المشورة إلى السلطات الليبية بشأن المسائل المتعلقة بالأمن على الحدود، ويواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا وبعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة في المنطقة معالجة هذه المسائل.

٢٢ - وميدانيا، اضطلعت أفرقة الأمم المتحدة القطرية بدور نشط في تقديم الدعم إلى بلدان منطقة الساحل، ولا سيما من خلال وضع وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر أو غيرها من الأطر الإنمائية الوطنية (استراتيجية تسريع النمو والتنمية المستدامة، وما إلى ذلك)، وأُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المصممة لتناسب فرادى البلدان، وعمليات النداءات الموحدة، وأطر التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك لدعم طائفة من الشواغل الإنسانية والإنمائية التي تواجهها المنطقة.

رابعا - الأساس المنطقي لاتباع نهج إقليمي ومبادئ التزام الأمم المتحدة في منطقة الساحل

٢٣ - استناداً إلى التحليل الوارد أعلاه للأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار، ومع مراعاة الجهود المبذولة حتى الآن للتصدي لها، تهدف استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، المبينة في المرفق الأول، إلى دعم حكومات وشعوب المنطقة في جهودها الرامية إلى معالجة أسباب عدم الاستقرار في إطار منظور مستدام وطويل الأجل. وتحدد استراتيجية الأمم المتحدة على وجه الخصوص، الأهداف والإجراءات المحددة في إطار غايات استراتيجية

ثلاثة هي: (أ) تعزيز الحوكمة الفعالة غير الإقصائية في شتى أنحاء المنطقة؛ (ب) تعزيز قدرة آليات الأمن الوطنية والإقليمية على التصدي للتهديدات العابرة للحدود؛ (ج) تكامل التدخلات الإنمائية والإنسانية من أجل بناء القدرة على التحمل.

٢٤ - وسيكون توفر الإرادة السياسية لدى حكومات المنطقة لازماً لتحقيق الأهداف ومواصلة الإجراءات المحددة في الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة، مع ضمان الاتساق والتكامل مع المبادرات الأخرى في الوقت نفسه. وسأواصل، متصرفا عن طريق مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل وممثلي الخاصين لغرب ووسط أفريقيا، القيام بمساع حميدة للعمل على توافر الإرادة السياسية اللازمة وتعبئة الموارد، مستفيدا في ذلك من الجهود التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٢٥ - فالتحديات المتعددة التي تواجهها بلدان منطقة الساحل فيما يتصل بالأمن الوطني والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان، لها تداعيات إقليمية. وانعدام المساواة في المشاركة السياسية وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية له أبعاد إقليمية، بالنظر إلى الروابط العابرة للحدود القائمة بين الفئات المهمشة. والجماعات الإرهابية والإجرامية تمارس عملها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. كما أن الصدمات البيئية والاقتصادية التي تسبب أزمات إنسانية لها أيضا طابع إقليمي ودولي.

٢٦ - والتحديات التي تواجهها منطقة الساحل لا تقف عند حدود معينة شأنها في ذلك شأن الحلول الموضوعة لها. وسيكون لمواصلة التركيز على التعاون الإقليمي وبناء القدرات الوطنية وتبادل المعلومات أهمية خاصة. وقد تبين أن التحدي الأكبر في المبادرات المتخذة حتى الآن على الصعيد الإقليمي هو ذاك المتعلق بضمان تدفق المعلومات والتنسيق والتكامل. فقد جرى اتخاذ عدد من المبادرات الجيدة، ولكن دون تنسيق كاف أو دون أن تأخذ هذه المبادرات في الحسبان الأبعاد الإقليمية الأوسع للمشكلة، وهو ما يرجع جزئياً إلى انعدام الثقة أو الافتقار إلى صكوك إقليمية فعّالة أو نقص في المعلومات.

٢٧ - ويتعين أن تقود حكومات المنطقة وشعوبها عملية التنسيق. إلا أن الأمم المتحدة ستقوم أيضا، عن طريق مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل وممثلي الخاصين لغرب ووسط أفريقيا، بدورها لتحسين التنسيق فيما بين المجموعات التالية من الجهات الفاعلة: (أ) حكومات المنطقة؛ (ب) المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية؛ (ج) شعوب المنطقة، وذلك بالتواصل معهم عن طريق آليات الأمم المتحدة للتشاور مع المجتمع المدني القائمة حالياً؛ (د) شتى كيانات منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال الجمع بين دوائر التنسيق الأربع هذه، ستساعد منظومة الأمم المتحدة على تكامل الجهود المبذولة لمعالجة

القضايا المتصلة بالحوكمة، والأمن، والقدرة على التكيف، التي تشكل الأهداف الاستراتيجية الثلاثة العليا لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٢٨ - ويشكل تعزيز التنسيق فيما بين حكومات المنطقة أولوية قصوى. وسيكون الاستمرار في بناء الثقة والاطمئنان فيما بين بلدان الساحل هدفاً شاملاً لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة، التي تهدف إلى تحسين هياكل الحوكمة في المنطقة على النحو الذي تستطيع الحكومات المنتخبة شرعياً الإبقاء والبناء عليه، مع الاعتماد بأقل قدر ممكن على المساعدة الدولية.

٢٩ - وسيكون التنسيق داخل المجتمع الدولي الأوسع هاماً للاستفادة المثلى من الموارد المحدودة المتاحة في المناخ الاقتصادي العالمي الراهن. وفي هذا الصدد، سيكون التعاون مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتجمع الساحل والصحراء والاتحاد الأوروبي، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة على صعيد ثنائي والمنظمات غير الحكومية، تعاوناً هاماً لتوليد التزام دولي وإدامته وتنسيقه دعماً للجهود الوطنية التي تبذلها بلدان منطقة الساحل للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها.

٣٠ - ويجب الإصغاء إلى أصوات سكان المنطقة وأن يكونوا جزءا من أي حل يؤثر في حياتهم. وستستند المشاورات مع سكان المنطقة إلى آليات الأمم المتحدة القائمة وستشمل المجتمع المدني والزعماء القبليين والدينيين، وممثلي الأوساط الأكاديمية، والمجامع الفكرية، والنساء والشباب، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة.

٣١ - وتستهدف استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة تعزيز وحدة الهدف على نطاق المنظومة وإرساء أساس لالتزام الأمم المتحدة على نحو متسق في منطقة الساحل. وتتوخى طائفة من الإجراءات المبتكرة تتعلق بأمور منها تحسين تحليل الأمن الإقليمي وتعزيز القدرة الإقليمية على إدارة الحدود، وتعزيز قدرة الحكومات المحلية وقدرة الدولة عموما على توزيع الموارد بصورة أكثر إنصافاً، وتوفير الدعم للأسر المعيشية الضعيفة، وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي.

٣٢ - وتسعى استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة إلى التمكين من اتباع نهج متعدد القطاعات في معالجة مشاكل المنطقة وضمان أن يجمع تصميم الإجراءات وتنفيذها بين نقاط القوة والقدرات لدى مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة. وتسعى أيضاً إلى بناء مبادرات وطنية لبناء القدرات وتعزيزها وزيادة دمجها في الجهود الإنمائية والأمنية الأوسع نطاقاً، مع مراعاة سياسات كل بلد من بلدان منطقة الساحل وأولوياته واحتياجاته. وعلاوة على ذلك،

فإن الطبيعة المتكاملة للاستراتيجية تعني أنها ستستند إلى تحليل مشترك للمسائل الشاملة لعدة قطاعات في جميع أنحاء منطقة الساحل، بالاستفادة من المدخلات والبيانات الواردة من جميع بلدان المنطقة. وتستهدف الاستراتيجية المتكاملة تيسير ترتيب أولويات الجهود المبذولة وتوزيعها على مراحل بحيث تدعم الإنجازات المتحققة في مجال معين التنفيذ في مجالات أخرى. كما أنها تتيح الإبلاغ الموحد والتحليل بشأن كيفية تأثير كل مجال من مجالات العمل في المجالات الأخرى. وسييسر النهج المتكامل أيضاً وضع رسائل موحدة والدعوة المشتركة.

٣٣ - وسيسترشد التزام الأمم المتحدة في منطقة الساحل بالمبادئ التالية:

(أ) التركيز على التدخلات على الصعيد الإقليمي، والمسائل والتهديدات العابرة للحدود، مما يتيح الاتساق والتنسيق فيما بين التدابير القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل؛

(ب) ارتكاز التزام الأمم المتحدة الإقليمي على المسؤولية والمساءلة على الصعيد الوطني وكفالة استناد هذا الالتزام إلى المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان؛

(ج) تشجيع دمج الأولويات الإقليمية في التخطيط والبرمجة الوطنيين لكفالة اتساق وتعاضد العمل في جميع أنحاء المنطقة؛

(د) التشجيع على توخي نهج إنمائي منصف للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعم التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات؛

(هـ) تعظيم أثر منظومة الأمم المتحدة في التصدي للتحديات المستمرة في المنطقة، والتركيز على المجالات التي تقدم فيها الأمم المتحدة أو يمكن أن تقدم فيها إضافة من أجل التصدي للأزمات، مع الاستفادة من المبادرات والجهود المستمرة؛

(و) كفالة المشاركة الحرة والنشطة والهادفة للشعوب والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر في جميع مراحل وضع البرامج، بما في ذلك تقييم الاحتياجات وتصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(ز) تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الشركاء الوطنيين والإقليميين ودون الإقليميين والدوليين وتعزيز الشراكات مع المؤسسات والجهات المعنية الإقليمية ودون الإقليمية، في حدود ولاية كل منها، والتواصل مع الشركاء المحتملين الجدد؛

(ح) ضمان إدراج الشواغل الجنسانية في جميع الجهود الإقليمية والوطنية التي تستهدف منطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق المشاركة الحرة والنشطة والهادفة للمرأة والمنظمات النسائية في صنع القرار؛

(ط) تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل أفضل الممارسات بين بلدان منطقة الساحل.

خامسا – أنشطة المبعوث الخاص لمنطقة الساحل

٣٤ - بدأ مبعوثي الخاص منذ تعيينه تعزيز التنسيق الوثيق الذي نحتاجه. وقد أجرى مشاورات مكثّفة مع الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بمنطقة الساحل أو العاملة فيها. وزار المنطقة في عدة مناسبات، بصحبة ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، والتقى برؤساء دول، ومسؤولين حكوميين وجهات فاعلة من المجتمع المدني، في كل من بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر، بالإضافة إلى لقائه رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار. وأجرى مشاورات مع الاتحاد الأفريقي، وممثّله السامي لمالي ومنطقة الساحل ومفوّضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكذلك، زار تونس والجزائر ومصر والمغرب.

٣٥ - وأكّد مبعوثي الخاص بشدّة على الحاجة إلى التنمية الإقليمية في منطقة الساحل، وتحقيقا لهذه الغاية، قام بزيارة عدد من الشركاء الدوليين الرئيسيين، بما في ذلك الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة واليابان، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وعدد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وحافظ على اتصال وثيق مع هذه الجهات كلّها. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عقد أول اجتماع تنسيق على الإطلاق مع المبعوثين الخاصّين والوسطاء لمنطقة الساحل. ويعمل مبعوثي الخاص بانتظام مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل، والمنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة.

٣٦ - وخلال زيارات مبعوثي الخاص إلى المنطقة، عقد اجتماعات مع ممثلين للمجتمع المدني، من بينهم نساء. واستضاف في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣، بالاشتراك مع ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ومع الرئيسة الحالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مؤتمرًا بشأن الدور القيادي للمرأة في منطقة الساحل، تناول المسائل المتعلقة بالمرأة كمحرّك للتغيير اقتصادياً وسياسياً، فضلا عن دورها في التوسط لحل النزاعات. وسوف يواصل مبعوثي الخاص إجراء هذه المشاورات بدعم من الحكومات المعنية في المنطقة، بهدف تيسير عمليات حوكمة أكثر اتساما بالطابع الاحتوائي.

٣٧ - وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٣، استضاف مبعوثي الخاص، بالاشتراك مع مستشاري الخاص المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، حلقة دراسية في داكار، جمعت أكاديميين وخبراء محليين وممثّلين عن وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لمناقشة وتحديد نُهج مبتكرة لمعالجة المسائل الإنمائية الأساسية التي تواجه المنطقة.

٣٨ - ووضعت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية وجهات مانحة ثنائية استراتيجيات لدعم السلام والتنمية في منطقة الساحل. وشجّع الشركاء الرئيسيّون مبعوثي الخاص على دعم إنشاء آلية لتعزيز التنسيق بين هذه الجهات الفاعلة وتحديد أولويات الإجراءات، وتعبئة الموارد ولا سيما لمشاريع البنى التحتية الإقليمية الأساسية التي تتيح إطلاق عملية النمو بشكل سريع وفعال ودفع عجلة التكامل الإقليمي وإيجاد فرص عمل، ولا سيما للشباب. ولتعظيم أثر جهودنا الجماعية في هذا المجال، أقترح أن يكون التركيز على الدول الرئيسية في منطقة الساحل أي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

٣٩ - واستنادًا إلى العناصر المبيّنة أعلاه، سيشمل اقتراح مبعوثي الخاص المتعلق بخطة إنمائية تملك منطقة الساحل زمامها برنامجين، برنامج للتنسيق وبرنامج لتمويل الإجراءات. أما برنامج التنسيق فسيركّز أساسًا على تحديث منتظم لأولويات البنى التحتية الإقليمية المحدّدة من خلال عملية تنطلق من القاعدة وتشمل أكاديميين وخبراء محليين وينسّقها مبعوثي الخاص في مجالات رئيسية من قبيل الزراعة، وإدارة المياه، والبنى التحتية المتكاملة بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة الشمسية، والرعاية الصحة، والتعليم. وسيتيح البرنامج للجهات المانحة الرئيسية المتعددة الأطراف الاجتماع كل ستة أشهر لاستعراض استراتيجياتها وضمان تلبية الاحتياجات وتفادي التداخل. وسوف تجتمع الجهات المانحة مع البلدان المعنية لمناقشة الأولويات وكفالة أن تتّفق الجهات المانحة والبلدان المستفيدة على أولويات لتعبئة الموارد. ويمكن أن يجري الاجتماع الاستهلالي لبرنامج التنسيق على هامش دورة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٤٠ - وسيكون برنامج تمويل الإجراءات بمثابة ”مركز لتبادل المعلومات“ بشأن ما تم تحديده من أولويات البنى التحتية الإقليمية، وذلك للتوفيق بين الاحتياجات والموارد المتاحة. وستُشجَّع الجهات المانحة على تقديم الدعم المالي أو العيني للأولويات الإقليمية المتّفق عليها والتي جرى التأكّد منها. وسيُحدِّث برنامج التنسيق المشار إليه أعلاه هذه الأولويات بانتظام. وتيسيراً لتعبئة الموارد اللازمة، يقترح مبعوثي الخاص إنشاء صندوق لتمويل الإجراءات المتعلقة بمنطقة الساحل يمكن أن تديره مجموعة من المؤسسات المالية الدولية. وسيستهدف

الصندوق جذب دعم مالي ثنائي ومتعدد الأطراف، فيما يتتبّع أيضا المساهمات العينية ويشجّع المساهمين بها على مواءمة دعمهم مع أولويات البنى التحتية الإقليمية التي سبق تحديدها.

٤١ - ووفقاً لمبدأ ضرورة تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، سوف يطلب من بلدان المنطقة تحديد وتفصيل أولوياتها الخاصة بالبنى التحتية الإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، عقد مبعوثي الخاص اجتماع متابعة في ١٤ حزيران/يونيه في ٢٠١٣ في بولونيا، إيطاليا، لأكاديميين من منطقة الساحل. ويشكّل هذا الاجتماع أول خطوة في عملية ستتيح زيادة تنقيح أولويات البنى التحتية الإقليمية وصقلها. واستنادًا إلى نتائج اجتماع بولونيا، يعتزم مبعوثي الخاص عقد اجتماع مع وزراء المالية والتخطيط في بلدان منطقة الساحل لاستعراض أولويات البنى التحتية الإقليمية المحدّدة واعتمادها. ودعما لعملية التخطيط هذه المنطلقة من القاعدة، يقترح مبعوثي الخاص إنشاء معهد إقليمي صغير ومتخصص يسمى ”معهد بحوث تنمية منطقة الساحل“ بتمويل من صندوق تمويل الإجراءات.

٤٢ - وللتشجيع على تعبئة الموارد، سيعقد مبعوثي الخاص اجتماعا آخر مع المبعوثين الخاصين لمنطقة الساحل للنظر في أولويات البنى التحتية الإقليمية، كما اعتمدها وزراء المالية والتخطيط في المنطقة. وسوف يواصل أيضًا مناقشاته مع قيادات مصرف التنمية الأفريقي لاستكشاف ما إذا كان بإمكان المصرف أن يقود، بدعم من البنك الدولي، مجموعة من المؤسسات الإنمائية الدولية، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية والمصرف الأوروبي للاستثمار لإدارة الصندوق المقترح لتمويل الإجراءات المتعلقة بمنطقة الساحل.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٤٣ - لا تزال البيئة الأمنية في منطقة الساحل هشة. ويتطلب خطر الإرهاب والاتجار والجريمة المنظمة استجابة شاملة. ويجب أن ينصب اهتمامنا الجماعي بشكل متزامن على الأمن والدبلوماسية والتنمية، آخذين بعين الاعتبار التهديدات والفرص دون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك العلاقات مع غرب أفريقيا والمغرب العربي. فبقاء الأمور على حالها لا يشكل خيارا مقبولا.

٤٤ - ونظرا للوضع السائد في مالي وآثاره على منطقة الساحل، يتعين علينا أن نستهدف احتياجات الأجيال المقبلة ونعالج بطريقة عاجلة الاحتياجات الملحة للجيل الحاضر. ويجب علينا أن نشجع الإدماج السياسي والاجتماعي للفئات المهمشة، لا سيما في المناطق الحدودية. وعلينا أن نضع نهجا شاملا في مكافحة التطرف والإجرام، وفقا للقواعد والمعايير

الدولية لحقوق الإنسان، يركز على إتاحة فرص للشباب وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر كالسجناء، مع تمكين المرأة من إبداء رأيها ومكافحة الفساد.

٤٥ - لقد كانت المبادرات الماضية الرامية إلى حل الأزمات والنزاعات في منطقة الساحل مركزة إلى حد كبير على الصعيد الوطني وأثبتت قصورها، نظرا للطابع العابر للحدود والنطاق الإقليمي للتحديات المعقدة التي تواجه المنطقة. وفي المستقبل، ستحتاج الأمم المتحدة إلى أن تربط بفعالية أكبر الجهودَ والمبادرات الوطنية بالنُهُج المتبعة على نطاق المنطقة ككل. والغرض من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة هو توجيه جهود المنظمة الرامية إلى تقديم دعم جماعي لجهود بلدان منطقة الساحل في مواجهة تلك التحديات من منظور إقليمي، مع التقيد بمبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. ويستند النهج إلى إدماج التدخلات الإنسانية والإنمائية والأمنية، لكي تكفل الأنشطة المنقذة للحياة تلبية الاحتياجات الفورية، مع بناء قدرة الأشخاص والمجتمعات المحلية على التعافي كجزء من خطة تنمية طويلة الأجل في المنطقة.

٤٦ - وتستند استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة إلى التحليلات والتوصيات الموجودة، بما فيها تلك الصادرة عن بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى منطقة الساحل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بمشاركة الاتحاد الأفريقي، واستنتاجات الاجتماع بين خبراء الاتحاد الأفريقي وخبراء الأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل، المعقود بأديس أبابا يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢ (وأقرها الاجتماع المعقود على المستوى الوزاري لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ آذار/مارس في باماكو) وخطة عمل الأمم المتحدة لبناء القدرة على التحمل في منطقة الساحل. وتتوجه الاستراتيجية نحو تكملة المبادرات والتدابير التي تتخذها دول الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي، إضافة إلى كيانات إقليمية منها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد المغرب العربي وتجمع الساحل والصحراء. والاستراتيجية المقترحة وثيقة قابلة للتعديل سيستمر تعديلها وتكييفها مع تقدم تنفيذها ومع تطور الظروف في الميدان.

٤٧ - وأثناء تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، ستسعى الأمم المتحدة إلى استغلال ميزتها النسبية المستندة إلى وجودها في المنطقة منذ أمد طويل وخبرتها في معالجة بعض أشد المشاكل حدة التي تواجه السكان المعنيين. وستستفيد المنظمة من مساعيها الحميدة لتيسير وتنسيق عقد اجتماعات للأطراف الفاعلة المعنية من أجل المساعدة في معالجة بعض القضايا الحرجة ودعم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد والدعوة. غير أن الأمم المتحدة لا تستطيع وحدها أن تتصدى بنجاح للتحديات الهائلة التي تواجه منطقة الساحل؛ ويتعين

على بلدان المنطقة أن تحافظ على دورها القيادي في العملية وعلى تولي زمام الأمور فيها. ويجب تعزيز فعالية الاستراتيجية بواسطة شراكات مع سائر الأطراف الفاعلة الرئيسية المعنية في المنطقة، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمؤسسات المالية الدولية والشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين، الذين ستكون المساعدة التقنية والمالية التي يقدمونها أساسية لنجاح هذا النهج المنسق.

٤٨ - ويتطلب تحقيق فعالية التعاون الإقليمي بين بلدان الساحل مشاركة مستمرة. وسأواصل بذل مساعي الحميدة، بما في ذلك عن طريق مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل وممثلي الخاص لغرب أفريقيا وممثلي الخاص لوسط أفريقيا، من أجل المساعدة في بناء الثقة المتبادلة بين دول منطقة الساحل.

٤٩ - وما من مكان تتجلى فيه الصلة بين التنمية والأمن أكثر مما تتجلى في منطقة الساحل. ولن نتمكن من الحيلولة دون تحول الساحل إلى منطقة تهيمن عليها الجماعات الإجرامية والإرهابية التي تقوض أمننا الجماعي إلا باتخاذ إجراءات وقائية مشتركة قوية وموجهة في المقام الأول نحو التنمية. ويشكل الأمن الإقليمي والتعاون الإنمائي الإقليمي وزيادة الاندماج الإقليمي عناصر أساسية وينبغي أن تسير بعضها مع بعض جنبا إلى جنب. ومن ثم يجب علينا أن نركز على تعزيز الآليات الإقليمية في جميع القطاعات ونشجع الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة الشاملة الرامية إلى التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تكمل تلك الآليات. ولهذا السبب، ستنفذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل واتحاد المغرب العربي وسائر الجهات الفاعلة المعنية دون الإقليمية.

٥٠ - وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات لدعم بناء القدرة على التحمل بطريقة تشمل الجميع، استنادا إلى البرامج الوطنية القائمة في عدد من البلدان. وفي الأجل القصير، سيواصل العمل الإنساني تقديم مساعدة لإنقاذ الأرواح وتلبية معظم الاحتياجات الشديدة الإلحاح. وفي الأجل المتوسط، وعن طريق مزيج من المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، ستستهدف التدخلات الرامية إلى الحد من أخطار الكوارث وتحقيق التنمية إعادة بناء الأصول ودعم سبل كسب العيش وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، دون أي شكل من أشكال التمييز. وفي الأجل الطويل، سيكون من المهم ترسيخ ما تحقق من مكاسب عبر تدخلات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتحقيق السلام والنمو

المستدام والتنمية البشرية. وفي هذا الصدد، فإن القدرة على التحمل لها علاقة أيضا بالإجراءات الوقائية.

٥١ - ويجب أن تنطلق استراتيجية الأمم المتحدة من القاعدة وتقوم على المشاركة وأن تضطلع فيها الحكومات بدور قيادي وتتولى فيها زمام الأمور وتخضع للمساءلة بشكل واضح، بطرائق منها تخصيص الأموال. ويجب أن تكفل تضمين الجهود القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في البرمجة المتكاملة المتعددة السنوات للمساعدة الإنسانية والإنمائية، وذلك لتلبية الاحتياجات الفورية وتعزيز القدرات وسبل كسب العيش والفرص المتاحة لأضعف الأشخاص في الأجل الطويل. ومن الضروري أيضا تقييم المخاطر التي قد يتعرض لها مجتمع أو بلد ما.

٥٢ - وسوف يقتضي تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة استمرار مشاركة منظومة الأمم المتحدة ككل على مدى سنوات. ولتحقيق أكبر أثر ممكن للاستراتيجية في الميدان، ينبغي أن يستند تنفيذها إلى مشاركة قوية من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة في المنطقة. وينبغي أن تفضي مع مرور الوقت إلى وضع آلية تنفيذ تتولاها المنطقة. ويتعين أيضا استعراض الاستراتيجية وصقلها باستمرار، عن طريق التشاور والتنسيق مع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي.

٥٣ - ولتنفيذ هذه الخطة الطموحة، ستقوم الأمم المتحدة باستعراض ما هو متاح لها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري من موارد يتم حشدها حاليا دعما لمنطقة الساحل، وذلك لتحديد أفضل طريقة لتركيز دعمها. وسيزوَّد الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية في داكار بمزيد من القدرات على مواصلة تنفيذ هذه الخطة في المنطقة. واعتمادا على الجهود المبذولة حاليا، ستستخدم أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في المنطقة كوسيلة للمضي قدما بتنفيذ الاستراتيجية على الصعيد القطري. وسيجري تعزيز القدرة الإقليمية على الإنذار المبكر في جميع بلدان منطقة الساحل بقيادة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بدعم من جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية.

٥٤ - وسيكون تنفيذ الأولويات الإقليمية المتفق عليها فيما يتعلق بالهياكل الأساسية عنصرا أساسيا لدفع التنمية البشرية والاقتصادية وسيكمل مباشرة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيساعد برنامج التنسيق المقترح إنشاؤه في كفالة مواءمة جهود المجتمع الدولي مع الاحتياجات الإقليمية المحددة عن طريق عملية تنطلق من القاعدة. وسيساعد ذلك في اتباع نهج متسق ومنسق وفقا لروح إعلان باريس بشأن فعالية المعونات. وسيواصل مبعوثي الخاص العمل مع المؤسسات المالية الدولية، ومع البنك الدولي ومصرف

التنمية الأفريقي لبحث إمكانية إنشاء صندوق لتمويل الإجراءات المتعلقة بالهياكل الأساسية لمنطقة الساحل قادر على تتبع التبرعات المالية والعينية وتوجيهها.

٥٥ - وأود أن أعرب عن تقديري لمبعوثي الخاص لمنطقة الساحل، رومانو برودي وموظفيه، على جهودهم من أجل المساهمة في تحقيق السلام والتنمية على نحو مستدام في منطقة الساحل. وأود أيضا أن أنوه بجهود مكاتب الأمم المتحدة في جميع بلدان منطقة الساحل لالتزامها المستمر.

المرفق

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بشأن منطقة الساحل

تنبني استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بشأن منطقة الساحل حول ثلاثة مجالات دعم واسعة النطاق صيغت في صورة غايات استراتيجية ونُظمت وفقا لمواضيع رئيسية. وترمي الغايات الاستراتيجية إلى دعم المبادرات المستمرة وتعزيزها ومعالجة الثغرات التي سبق تحديدها. وتقترح مجموعة من الأهداف المحددة والإجراءات الإرشادية لتحقيق تلك الغايات. وتكمل مجالات الدعم الثلاثة بعضها البعض وتشكل معا استجابة متكاملة لمعالجة أزمة منطقة الساحل. ويقوم هذا النهج، تحديدا، على تحقيق التكامل بين التدخلات الإنسانية والإنمائية، على النحو الذي يكفل أن تلبي الأنشطة المنقذة للحياة الاحتياجات الفورية وأن تبني في الوقت ذاته قدرة الناس والمجتمعات على التحمل باعتبار ذلك جزءا من خطة إنمائية طويلة الأجل.

الغاية الاستراتيجية الأولى: تعزيز الحوكمة الفعالة غير الإقصائية في شتى أنحاء المنطقة

ترتكز دعائم الحوكمة الفعالة على شرعية الدولة المبنية على أساس: عدم الإقصاء السياسي؛ وسيادة القانون، وقدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية؛ والمساءلة عن تقديم هذه الخدمات. وتتركز مساعي الأمم المتحدة الحميدة جزئيا على مساعدة بلدان المنطقة في تحقيق شرعية الدولة متى وحيثما تقتضي الضرورة، وتتوجه الأنشطة البرنامجية للمنظومة صوب بناء ما يلزم من القدرات وآليات المساءلة. وتمثل الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك الحوكمة في قطاع الأمن، عنصرا جوهريا يوضع في الاعتبار عند إعداد برامج الأمم المتحدة، على النحو الذي يتجسد في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر أو في أطر التنمية الوطنية. ويمكن تقسيم غاية تحقيق الحوكمة الفعالة غير الإقصائية إلى الأهداف والإجراءات الإرشادية التالية:

الهدف ١-١

ترسيخ دعائم المؤسسات لتمكينها من تشجيع الممارسات الديمقراطية، بما في ذلك الحوار السياسي، والانتخابات الحرة النزيهة الشفافة، والمشاركة الواسعة النطاق

الإجراءات الإرشادية:

(أ) دعم البرامج الرامية إلى تمكين الأحزاب السياسية في بلدان الساحل من تشجيع العمل السياسي السلمي والمشاركة السياسية للمرأة بوسائل من بينها إنشاء أطر غير إقصائية للحوار بين الأحزاب (إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة))؛

(ب) تشجيع تبادل المعرفة وتقاسم الخبرات فيما بين هيئات إدارة الانتخابات في منطقة الساحل بشأن القضايا التي تخص منع نشوب النزاعات المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك العنف الجنساني (إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛

(ج) دعم إنشاء آليات وطنية للإنذار المبكر لمنع نشوب الصراعات المحتملة ومواجهتها والتخفيف من حدتها في جميع مراحل العملية الانتخابية (إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(د) تشجيع مشاركة عناصر المجتمع المدني في الحياة السياسية في البلدان المعنية مشاركة فعالة وهادفة وحرة، بما في ذلك مشاركة مجموعات الشباب والنساء والأقليات ووسائل الإعلام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛

(هـ) دعم إعداد برامج لبناء قدرات البرلمانات وتأهيلها لممارسة وظائفها الرقابية وتعزيز قدرة اللجان البرلمانية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(و) التشجيع على توسيع قاعدة مشاركة نساء منطقة الساحل في جميع المحافل الدولية ومحادثات السلام الرامية إلى حل الأزمات في المنطقة، وذلك استنادا إلى المؤتمر الرفيع المستوى المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمعني بالدور القيادي للمرأة في منطقة الساحل، الذي عقد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وإلى غيره من الأطر الدولية والإقليمية ذات الصلة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون السياسية)؛

(ز) بناء قدرات الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، بما فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بشأن القضايا المتصلة بالتيسير والحوار والوساطة، من

أجل تشجيع السلام والمصالحة، وإدارة المخاطر السياسية، وتشجيع العمليات التعاونية (إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة).

الهدف ١-٢

دعم الحوكمة المحلية وتوسيع نطاق وصول الخدمات الحكومية لتغطي جميع أنحاء الأقاليم الوطنية

الإجراءات الإرشادية:

(أ) تشجيع ودعم صياغة وتنفيذ التشريعات المتعلقة بتطبيق اللامركزية وعدم تركيز السلطة في بلدان منطقة الساحل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(ب) بناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية وآليات المساءلة بها لتمكينها من تقديم خدمات اجتماعية أساسية عالية الجودة، بما في ذلك خدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، وتشجيع تكافؤ فرص الانتفاع بتلك الخدمات وتعزيز القدرة على التحمل على المستوى المحلي (اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

(ج) بناء قدرات السلطات والمؤسسات المحلية على تصميم وتنفيذ آليات من شأنها أن تتيح للمجتمع المحلي والفئات المستضعفة، بما في ذلك النساء، المشاركة في التنمية المحلية بصورة أوسع وأكثر شمولا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة).

الهدف ١-٣

تعزيز قدرات الدولة على ضمان زيادة تكافؤ فرص الانتفاع بالموارد والخدمات الاجتماعية والاقتصادية

الإجراءات الإرشادية:

(أ) دعم صياغة وتجويد السياسات والممارسات الرامية إلى تحسين إدارة وتخصيص موارد القطاع العام والمساءلة عنها، بما في ذلك الرقابة المستقلة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(ب) دعم قدرة الحكومات وغيرها من الجهات المعنية على تسخير الموارد الطبيعية للنهوض بالتنمية البشرية في أربعة مجالات مترابطة وهي: توسيع قاعدة المشاركة في سن التشريعات ورسم السياسات والتخطيط؛ وتشجيع عمليات الاستكشاف المتمحورة حول

الناس؛ وتحصيل الإيرادات وإدارتها بشكل فعال؛ والاستثمار في التنمية البشرية والتحول الهيكلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

الهدف ١-٤

مساعدة بلدان الساحل على تعزيز الآليات الإقليمية للحوكمة الاقتصادية

الإجراءات الإرشادية:

(أ) تنمية قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودعم خطط عملها الإقليمية من أجل كفالة تولي بلدان المنطقة مقاليد عمليات إصلاح قطاع المالية العامة التي تنفذ فيها، وذلك من أجل تدعيم الإدارة القائمة على النتائج وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)؛

(ب) دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على المستوى الإقليمي (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).

الهدف ١-٥

تدعيم الآليات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان من أجل مكافحة الإفلات من العقاب ومساعدة دول الساحل على تعزيز نظم العدالة الوطنية المستقلة من أجل التصدي للفساد بفعالية

الإجراءات الإرشادية:

(أ) تشجيع التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وتنفيذها، وتشجيع استخدام الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان من قبيل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛

(ب) إنشاء منتدى إقليمي لتبادل الخبرات ومناقشة التحديات المشتركة وتحديد أولويات إقليمية مشتركة للجان البرلمانية في منطقة الساحل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا)؛

(ج) دعم إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل للمعايير الدولية، والمعاونة في إنشاء شبكة تضم هذه المؤسسات في منطقة الساحل (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛

(د) المساعدة في تصميم ودعم عمليات لتقصي الحقائق ومشاورات وطنية بشأن العدالة الانتقالية، وآليات للمساءلة القضائية، وبرامج للتعويض عن الأضرار، بما في ذلك البرامج التي تهدف إلى تعويض ضحايا العنف الجنسي، وتقديم المشورة بشأن الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بذلك (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(هـ) دعم بلدان المنطقة في تنفيذ تشريعات وخطط عمل ملائمة لمكافحة الفساد تتماشى مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع الفساد ومكافحته، وبروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة الفساد)؛ وتعزيز قدرة وأداء اللجان الوطنية لمكافحة الفساد لكي تتمكن بشكل أفضل من منع الفساد وكشفه ومكافحته (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)؛

(و) دعم جهود تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية للقائمين على إنفاذ القانون وموظفي القضاء، ودعم آليات ضمان النزاهة المتعلقة بهم (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).

الهدف ١-٦

دعم أمن المجتمع والتماسك الاجتماعي

الإجراءات الإرشادية:

(أ) دعم وضع استراتيجية لأمن المجتمع والتماسك الاجتماعي في بلدان الساحل من خلال الحوار المتسم بطابع المشاركة والانفتاح أمام الجميع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)؛

(ب) تعزيز أمن المجتمع والتماسك الاجتماعي وتعزيز إتاحة الخدمات القضائية على المستوى المحلي، بما في ذلك مراكز الشرطة والمحاكم ومرافق المساعدة القانونية والإصلاحيات من أجل تسهيل إمكانية الحصول على خدمات أمنية وقضائية تتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة ويخضع مقدموها للمساءلة بشأنها (إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة).

الهدف ١-٧

مساعدة بلدان الساحل في إنشاء نظم وطنية وإقليمية للإنذار المبكر لكي يتسنى لها التصدي لتحديات الحوكمة وتهديدات الأمن التي يحتمل أن تواجهها

الإجراءات الإرشادية:

(أ) دعم الحكومات والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الكيانات الإقليمية في تعزيز آليات الإنذار المبكر القائمة، مثل شبكة الإنذار المبكر والاستجابة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي تشجيع إنشاء روابط بين هذه الآليات وفي تعزيز قدراتها التحليلية (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(ب) تشجيع الحوار الإقليمي بين شيوخ القبائل والقيادات الأهلية وقادة المنظمات الدينية بغية مناقشة عدة أمور من بينها إقدام الجماعات المتطرفة على تجنيد الأفراد في صفوفها، وتشجيع إنشاء آليات أهلية لمنع نشوب النزاعات وحلها (إدارة الشؤون السياسية والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب)؛

(ج) دعم زيادة مشاركة الشباب والنساء وخبراء قضايا التمايز بين الجنسين في محادثات السلام، وفي مفاوضات اتفاقات السلام وفي الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة).

الهدف ١-٨

تشجيع تأسيس نظم للحوكمة المستدامة في قطاع الأمن في بلدان منطقة الساحل عن طريق التشجيع على إنشاء مؤسسات أمنية وقضائية مقننة تتسم بالحرفية وتخضع للمساءلة، وتقديم الدعم لهذه المؤسسات

الإجراءات الإرشادية:

(أ) بناء قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية على تعزيز الحوكمة في قطاع الأمن بمنطقة الساحل من خلال: '١' دعم إنشاء إطار تنسيق يتيح الربط بين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مجال إصلاح قطاع الأمن؛ '٢' دعم المبادرات الوطنية القائمة في مجال إصلاح قطاع الأمن وبخاصة تلك المتعلقة بإصلاح قطاع الدفاع وذلك عن طريق تقديم المساعدة الاستراتيجية والتقنية لها (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام)؛

(ب) تعزيز المحافل دون الإقليمية المشتركة القائمة وتوسيع قاعدة أنشطتها بغية تيسير تبادل الدروس وأفضل الممارسات والمعلومات بشأن مسائل الحوكمة في قطاعي الأمن والدفاع في غرب أفريقيا، بما في ذلك عن طريق دعم جهود الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لتمكينها من الانتهاء من إنجاز إطار السياسات دون الإقليمي وخطة العمل دون الإقليمية للحوكمة في قطاع الأمن وتنفيذهما (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام).

الغاية الاستراتيجية الثانية: تمكين آليات الأمن الوطنية والإقليمية من التصدي للتهديدات العابرة للحدود

ينبغي تدعيم آليات الأمن الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي ترتكز على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وينبغي مساعدتها لكي تعمل بكامل طاقتها. وقد خطت بلدان المنطقة، في سياق استجابتها لأزمة مالي، خطواتها الأولى صوب زيادة التعاون، في مجالات من بينها تبادل المعلومات. وقد اضطلع بأدوار هامة في هذا المجال كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وتجمّع الساحل والصحراء. ومن الأهمية بمكان أن نبني على هذه الجهود، من أجل تشجيع بناء الثقة بين البلدان التي يحظى التعاون بينها بأهمية قصوى، ومن أجل تعزيز قدرات هذه البلدان على مواجهة التهديدات العابرة للحدود. وتضطلع بتنفيذ مبادرات هامة في هذه المجالات كيانات للأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على أسرة الأمم المتحدة، عند معالجتها الأزمة الراهنة في منطقة الساحل، أن تحقق المواءمة بين مختلف مبادراتها بطريقة شاملة ومتكاملة، بحيث تضمن ارتكاز هذه المبادرات على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك نظرا لتفشي الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في المنطقة، وهي مشاكل خطيرة لا تحظى دائما بالاهتمام الكافي. وتشمل الأهداف الرئيسية والإجراءات الإرشادية ما يلي:

الهدف ٢-١

النهوض بعمليات تحليل الأمن الإقليمي ورصد التهديدات العابرة للحدود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في منطقة الساحل

الإجراءات الإرشادية:

(أ) سوف تتعاون عناصر منظومة الأمم المتحدة في تحديد أوجه القصور في الأطر القائمة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و مكافحة الإرهاب، وذلك استنادا إلى الاستقصاءات الموجودة للتدابير والآليات الأمنية، ومنها تقرير بعثة التقييم المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل (S/2012/42، المرفق الثاني)، فضلا عن عمليات الاستقصاء التفصيلية التي سبق أن اضطلع بها كل من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وسوف تكثف المنظومة جهودها الرامية إلى توعية أصحاب المصلحة الوطنيين بما هو متاح من استراتيجيات وتكنولوجيات، وذلك توخيا لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد (فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا)؛

(ب) سوف يتعاون مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في إطار اضطلاعه بمهمة الدبلوماسية الوقائية المنوطة به، مع باقي عناصر منظومة الأمم المتحدة في سبيل تعزيز قدرته التحليلية وتحسين تبادل المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي إطار هذا الجهد، سوف يتعاون موظف اتصال تابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، يتخذ من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مقرا له، مع محللي إدارة شؤون السلامة والأمن الموجودين بالمنطقة، ومع فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ وغيره من موظفي الأمم المتحدة المعنيين، مثل مستشاري السلام والتنمية، وذلك بهدف دعم القدرة التحليلية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون السلامة والأمن).

الهدف ٢-٢

تعزيز القدرات الوطنية، بطرق من بينها تحسين التنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية من أجل التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بأساليب تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

الإجراءات الإرشادية:

(أ) يمثل ضمان تطبيق نهج أكثر تنسيقا وترابطا على المستوى الوطني خطوة مهمة نحو زيادة فعالية إدارة الحدود في المنطقة. وسيلزم أن تحقق أجهزة قطاع الأمن التكامل والتنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها في مجال إدارة الحدود. وعلى صعيد إجراءات المواجهة، سوف تتولى كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب (فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) قيادة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى دعم بلدان المنطقة في وضع آليات تنسيقية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك من أجل تمكين الشرطة وحرس الحدود والجيش والجمارك ومستشاري الأمن الوطني من العمل سويا بأسلوب مترابط يمتثل لمعايير حقوق الإنسان وسيادة القانون. وسوف تنشأ أيضا آلية لتبادل المعلومات بين آليات التنسيق في البلدان المجاورة. ويُنتظر في عام ٢٠١٣ أن تشرع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في التنفيذ التجريبي في بوركينا فاسو لمشروع أولي في منطقة الساحل، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية في إطار مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب التابعة لفرقة العمل المذكورة. ومتى شُرع في مشاريع أخرى في المنطقة، سوف تبذل جهود من أجل إنشاء شبكة إقليمية من شأنها المساهمة في بناء آلية إقليمية فعالة للإنذار المبكر (فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)؛

(ب) استخدام فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب كمنبر لتنسيق جهود كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب في سبيل توفير حلول ملائمة لظروف كل بلد تتيح لها تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، بما في ذلك تنفيذ العنصر الرابع من الاستراتيجية المتعلق باحترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب (فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا)؛

(ج) تعزيز الجهود الرامية إلى تيسير تقديم المساعدة الفنية في مجال بناء قدرات الشرطة والنيابة العامة والقضاء في بلدان الساحل في مجال مكافحة الإرهاب، في إطار احترام حقوق الإنسان (فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام)؛

(د) دعم تطوير المناهج الدراسية التي تقدمها مؤسسات التدريب العاملة في مجالي إنفاذ القانون والقضاء ودعم الارتقاء بالمهارات والأساليب التي تتيح إجراء تحقيقات متعمقة، على النحو الذي يتماشى مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان ومعايير سيادة القانون. ويدخل ضمن ذلك تحسين التعاون بين مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة. وسيُولى اهتمام خاص لمسائل الاتجار بالمخدرات والأسلحة، والاتجار في البشر، والأنشطة الإرهابية والتحقيقات المالية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)؛

(هـ) مواصلة تحسين فعالية مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية في التصرف حيال جرائم غسل الأموال والجرائم المالية. وسوف يتطلب ذلك من جميع السلطات المعنية أن تنتهج نهجا موجها نحو الأصول عند التحقيق أو المقاضاة في القضايا المتصلة بالاتجار غير المشروع أو الإرهاب، وأن تنخرط بنشاط في العمل مع وحدة الاستخبارات المالية في بلدها، وأن تواصل تطوير أو تعزيز النظم الوطنية لتحديد عائدات الجريمة وضبطها ومصادرتها وإدارتها (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).

الهدف ٢-٣

تعزيز القدرات الوطنية على الإدارة الفعالة للحدود، بطرق منها تحسين التنسيق في ما بين المؤسسات الوطنية المعنية

الإجراءات الإرشادية:

(أ) التشجيع على وضع استراتيجيات وطنية متكاملة وشاملة لمكافحة الإرهاب تشمل عنصرا خاصا بأمن الحدود (فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب)؛

(ب) دعم تطوير وحدات تبادل المعلومات الجمركية وتحليلها من أجل مراقبة فعالة للحدود (المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب)؛

(ج) دعم تنفيذ نظم الإدارة الآلية للبيانات في المعابر الحدودية، أو تعزيزها، مع استحداث وصلات رابطة بقواعد بيانات الإنذار الوطنية والدولية من أجل الكشف عن

حركة الإرهابيين والمجرمين الآخرين عبر الحدود ومنعها (المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب)؛

(د) القيام بتوعية وتدريب موظفي الجمارك الأماميين على كشف النقل غير المشروع للنقد والصكوك لحامله القابلة للتداول ومنعه ومكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة (فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)؛

(هـ) تقديم المشورة إلى حكومات المنطقة في ما يتعلق بوضع استراتيجيات فعالة لإدارة الحدود، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك أفضل طرائق تنسيق عمليات مراقبة الحدود التي تتبعها الوكالات المعنية على الصعيد الوطني وبالاشتراك مع الدول المجاورة للتصدي للاتجار غير المشروع وتحركات المجرمين عبر الحدود، بمن فيهم الإرهابيون، وزيادة قدرات إدارة الحدود في ما يسمى ''المدن المركزية'' التي تعبر منها كميات كبيرة من السلع المحظورة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا).

الهدف ٢-٤

تعزيز القدرات الإقليمية على التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

الإجراءات الإرشادية:

(أ) دعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ استنتاجات الاجتماع المعني بالتعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، الذي عقد في موريتانيا في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣ (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب)؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية ودعم تنفيذ الإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وخطة عملها الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام)؛

(ج) دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وآلياتها، مثل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب للتمكين من تعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب).

الهدف ٢-٥

تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي فيما بين دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي، بطرق منها وضع نهج منسقة ترمي إلى مكافحة الاتجار غير المشروع، ومراقبة الأسلحة وتحركات العناصر المسلحة والإجرامية، بمن فيهم الإرهابيون، وتعزيز ولاية فرض الحظر على توريد الأسلحة عملا بالقرار ١٢٦٧

الإجراءات الإرشادية:

(أ) تعزيز آليات التعاون القضائي دون الإقليمي الموجودة، ولا سيما المنتدى القضائي الإقليمي لبلدان منطقة الساحل، وشبكة السلطات المركزية والمدعين العامين في غرب أفريقيا، وخاصة في ما يتعلق بصياغة وتجهيز طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير سيادة القانون (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب)؛

(ب) توعية حكومات منطقة الساحل والجهات الفاعلة من المجتمع المدني بالمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠١٢ التي وضعت في إطار آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، والتي توفر إرشادات واضحة بشأن إرساء ضوابط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحفاظ عليها. وستبذل أيضا جهود لدعم بلدان المنطقة في التنفيذ الكامل لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة (آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة)؛

(ج) القيام، استنادا إلى استنتاجات المؤتمر المعني بالتعاون في مراقبة الحدود في منطقتي الساحل والمغرب العربي الذي عقدته فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في الرباط في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، بتيسير عقد اجتماعات سنوية لموظفي مراقبة الحدود والمسؤولين الأمنيين (موظفي الجمارك، وشرطة الحدود، والاستخبارات) التابعين للدول المعنية، بغية استحداث شبكات للخبراء وتعزيز تبادل المعلومات والتعاون في مراقبة الحدود بطريقة مراعية لحقوق الإنسان (المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وفريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧)؛

(د) دعم إبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو مذكرات تفاهم أو غيرها من الترتيبات، للتمكين من التعاون وتنسيق جهود مراقبة الحدود في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا)؛

(هـ) الحفاظ على نظام جزاءات مواكب لأحدث المستجدات خاص بتنظيم القاعدة والمنتسبين إليه بموجب النظام المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧ (قرار مجلس الأمن ٢٠٨٣ (٢٠١٢)) . وسوف يشمل ذلك عقد اجتماع إقليمي لأجهزة الاستخبارات لتبادل المعلومات بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة والمنتسبون إليه وتحديث المعلومات ذات الصلة بنظام الجزاءات الموجهة المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧ (فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧)؛

(و) دعم الجهود الرامية إلى تحسين الاتصال وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بما يتمشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، في ما بين المطارات في أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا، ومنطقة الساحل، والمغرب العربي، وأوروبا، من أجل التصدي للاتجار غير المشروع في نقاط المنشأ والعبور والمقصد، بطرق منها إنفاذ عمليات حظر السفر ذات الصلة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)؛

(ز) تحسين التنسيق في ما بين الدول المعنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وحماية المخطوطات القديمة وغيرها من أنواع التراث الثقافي المنقول المحمي لمالي، وفقا لأحكام الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعام ١٩٧٠، وبخاصة المادة ٩ منها، واتفاقية معهد الأمم المتحدة الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة لعام ١٩٩٥ (اليونسكو وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي).

الغاية الاستراتيجية الثالثة: تكامل الخطط والتدخلات الإنسانية والإنمائية من أجل بناء القدرة على التحمل في الأجل الطويل

تبني النهج المتعددة القطاعات قدرة سكان منطقة الساحل على التحمل، وذلك من خلال مد الجسور بين البرامج الإنسانية والإنمائية بهدف التصدي للأسباب الجذرية والعواقب اللاحقة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وأوجه الضعف الأخرى وتعزيز التنمية الطويلة الأجل. وسيساعد التخطيط والتنفيذ المتماسكان والمتعاضدان والمنسقان من خلال أنشطة إنسانية وإنمائية في تقديم مجموعة ناجعة من عناصر القدرة على التحمل إلى المجتمعات المحلية

الأضعف. وسيظل الأمن الغذائي والتغذوي في صلب استراتيجية القدرة على التحمل. وتوجد في صميم هذا الجهد الأهداف والإجراءات الإرشادية التالية:

الهدف ٣-١

دعم أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والإقليميين، من أجل القيام على نحو أفضل بتحديد الأسر المعيشية الضعيفة وتتبع حالتها، وذلك بطريقة تشاركية

الإجراءات الإرشادية:

(أ) كفالة القيام على نحو فعال وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي بجمع بيانات مصنفة وإدارة المعلومات للتمكين من تحديد السكان الضعفاء وتتبع حالتهم بشكل أفضل (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

(ب) دعم الآليات والشبكات في المنطقة (الإطار المنسق والمحسَّن، والآلية الإقليمية لمنع حدوث الأزمات الغذائية وإدارتها، وشبكة منع حدوث الأزمات الغذائية) في تقديم معلومات وتحليلات ذات نوعية جيدة بشأن الأمن الغذائي وفي الوقت المناسب من أجل الاسترشاد الفعال بها في عملية صنع القرار واستنفار الجهود للقيام بأعمال وقائية مبكرة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف).

الهدف ٣-٢

دعم الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على تقديم تغطية منصفة وفعالة للخدمات الاجتماعية الأساسية والتشجيع على إقامة نظم فعالة للحماية الاجتماعية

الإجراءات الإرشادية:

(أ) دعم إنشاء نظم فعالة للرصد (اليونيسيف)؛

(ب) كفالة حصول السكان الضعفاء على خدمات اجتماعية أساسية كافية وشاملة دون تمييز، واستفادتهم من شبكات الحماية والأمان الاجتماعيين، كأساس لبناء وحماية رأس المال البشري والثروة البشرية، والحد من قابلية تأثر الأسر المعيشية بالصدمات الداخلية والخارجية (اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي)؛

(ج) دعم وضع وتنفيذ سياسات وقوانين وطنية شاملة بشأن الحماية الاجتماعية وأطر مؤسسية وأطر ميزانية خاصة بها، تمشيا مع المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية)؛

(د) دعم وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر ميزانية خاصة بالتغذية (اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)؛

(هـ) كفالة تزويد المجتمعات المحلية بالمعلومات عن توافر الخدمات الأساسية؛ وتيسير المشاركة المجتمعية في تحديد المعوقات وتصميم الحلول المحلية التي تحسن القدرة المجتمعية على التحمل؛ وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على المطالبة بالخدمات الأساسية (اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي).

الهدف ٣-٣

تعزيز القدرات الأسرية والوطنية والإقليمية على إدارة المخاطر

الإجراءات الإرشادية:

(أ) دعم المبادرات والتعاون على الصعيد الإقليمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وبرنامج الأغذية العالمي)؛

(ب) تعزيز قدرات إدارة المخاطر القائمة على المشاركة وتشجيعها على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي)؛

(ج) دعم إنشاء مخزونات وطنية وإقليمية لتوفير الأمن الغذائي، بغية تنظيم الأسواق وتلبية الاحتياجات الغذائية المؤقتة (برنامج الأغذية العالمي)؛

(د) تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية للإمدادات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية في حينها بشكل فعال (اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة)؛

(هـ) دعم استراتيجيات الاتصال الهادف إلى تغيير السلوك من أجل تعزيز التغييرات الفردية والمجتمعية التي تؤدي إلى اعتماد ممارسات تعزز القدرة الفردية والأسرية على التحمل، بطرق منها تحسين التغذية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

(و) مسح معارف الشعوب الأصلية وتشجيع استخدامها لإثراء نظام الإنذار المبكر؛ وتعزيز شبكات الفئات الضعيفة بشأن مسائل الدعوة المحددة من خلال التحليل التشاركي لقابلية التأثر (اليونسكو).

الهدف ٣-٤

تعزيز السبل المستدامة لكسب الرزق

الإجراءات الإرشادية:

(أ) تحديد سبل كسب الرزق وقدرات الأطراف الاقتصادية الفاعلة على الصعيد الوطني، ودعم السبل المستدامة لكسب الرزق وإيجاد فرص العمل، بما في ذلك فرص العمل المستدامة، مع توفير ظروف عمل عادلة ومواتية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)؛

(ب) حماية القدرات الإنتاجية للسكان عن طريق دعم وضع برامج لها تأثير على التغذية بما في ذلك في قطاعات الزراعة والأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية، والصحة العامة، والتعليم، والحماية الاجتماعية (اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية)؛

(ج) توفير فرص زراعية ورعوية أفضل لكسب الرزق عن طريق زيادة الاستثمار، واستخدام تقاوي وأنواع قادرة على التحمل، وخدمات الإرشاد الريفي، وهياكل أساسية جديدة (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛

(د) تعزيز روابط صغار المزارعين بالقطاع الخاص عن طريق تيسير الحصول على المستلزمات الزراعية وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتعزيز نظم سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي)؛

(هـ) دعم حقوق ملكية الأراضي ومسؤولياتها على الصعيدين المحلي والوطني (منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة)؛

(و) تشجيع استحداث سبل بديلة لكسب الرزق من خلال تطوير سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة، وتشجيع مشاريع تجهيز الأغذية والمشاريع الصغيرة، وإتاحة إمكانية الحصول على القروض البالغة الصغر في الأرياف، والتدريب المهني، وتعزيز التجارة الإقليمية وإمكانية الحصول على الطاقة المستدامة، بما في ذلك الطاقة الشمسية والوظائف الخضراء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية)؛

(ز) تعزيز ودعم مخططات التوظيف المتصلة بصيانة البنية التحتية والأصول الإنتاجية الأساسيتين وإعادة تأهيلهما وتحسينهما (منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة)؛

(ح) دعم وحماية المزارعين من خلال كفالة استفادتهم من مرافق يعول عليها لتوفير القروض البالغة الصغر في الأرياف ومخططات التأمين على المحاصيل والخدمات المالية الأخرى (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)؛

(ط) دعم جهود مسح المعرفة المحلية المتعلقة بسبل كسب الرزق والآليات المحلية للتعامل مع الأزمات وتعزيز القدرة على التحمل (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي).

الهدف ٣-٥

تعزيز الاستدامة البيئية من خلال آليات وطنية وإقليمية لإدارة الموارد الطبيعية وبرامج وطنية وإقليمية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، مع التركيز بوجه خاص على المياه

الإجراءات الإرشادية:

(أ) دعم الإدماج الممنهَج لسياسات وبرامج الحد من الفقر والاستدامة البيئية في أطر قانونية تشجع على الحفاظ على النظم الإيكولوجية واستخدام الأراضي وتخطيط الأراضي، مع التركيز على النهج المتكاملة إيكولوجيا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وهيئات دون إقليمية أخرى بشأن إدارة الموارد الطبيعية الإقليمية وتعزيز قدرات هذه اللجنة وتلك الهيئات (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(ج) تعزيز إدارة الموارد الطبيعية والثروة الحيوانية والأنشطة الإنتاجية الأخرى بطريقة تركز على المزارعين (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛

(د) تعزيز آليات إدارة المياه والأراضي وتقديم المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات لهيئة حوض نهر النيجر ومنظمة حوض نهر السنغال ولجنة حوض بحيرة تشاد (برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو).